

- المحافظة على بنية معقولة من السيولة، أي وجود وفرة ممكنة من السيولة في حوزة البنك تكفي لمواجهة التزاماته اتجاه العملاء في كل الأوقات ومختلف الديون المستحقة.

2- الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية (الأهداف الإنتاجية): وتتمثل فيما يلي:

- تحسين الخدمات المصرفية.
- تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تقليل الوقت الضائع.

3- الأهداف الخاصة بالبقاء والاستمرارية وتجنب الأخطار.

4- الأهداف الخاصة بالنمو والاستمرارية والمحافظة على موارده المالية والبشرية و حمايتها.

5- الأهداف الجماعية و البيئية مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي و الخارجي.

*- موارد البنوك:

يقصد بـموارد البنوك واستخداماتها، تلك الأموال التي تحصل عليها هذه المصارف، والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية.

كذلك بالإضافة إلى موارد المصارف التي هي التزامات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل استخداما لها، و هذه الاستخدامات هي أصول أو موجودات للمصارف.

لهذا فإن موارد المصارف هي مطلوبات (خصوم) واستخدامها لهذه الموارد هي أصول (موجودات).

أولاً: موارد البنوك (الخصوم):

يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى المصارف والمؤشرات التي تكون إجمالي موارد المصارف هي:

1- رأس المال المدفوع والاحتياطي:

و يمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله.

ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري، وإنما تتمثل أهميته في كونه مصدرا لثقة المودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع عملائه بالخارج .

وعادة تضع قوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري، ولكونه مصدرا لثقة المودعين تفرض بعض التشريعات المصرفية ضرورة المحافظة على نسبة معينة بين رأس المال المدفوع وبين ما يلتزم به البنك من ودائع، وأيضا بينه وبين ما يطلق عليه مجموعة الأصول الخطرة (إجمالي الأصول - النقدية وشبه النقدية والسندات الحكومية).

2- الودائع:

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لمكونات المصارف خاصة المصارف التجارية، والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها في ذمة المصارف، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علما بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط، وإنما تنشأ أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد.

ويمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع الآتية:

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب):

الوديعة الجارية عبارة عن مبلغ معين من المال يودع لدى المصرف المركزي، ويتعهد المصرف بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها.

ولما كان الحساب الجاري بمثابة التزام مصرفي بالدفع عند الطلب بواسطة الشيكات أو أوامر الدفع أو سحب أو تحويل لذلك، فإن المصارف لا تدفع أسعار فائدة على الودائع الجارية إلا في حالة ما إن كان مقدار الوديعة الجارية كبيرا أو كان بالعملة الصعبة مثلا.

والودائع الجارية تشكل مصدرا أساسيا لسيولة المصارف وأهميتها النسبية من إجمالي الودائع لدى المصارف تحدد قدرة المصرف في التوسع أو الانكماش في منح الائتمان .

بإختصار كلما كانت الأهمية النسبية للودائع الثابتة أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي الودائع اطمأن المصرف أكثر بمركز سيولته ومقدرته على توجيه جزء أكبر من القروض والاستثمارات.

ب- الودائع الثابتة (لأجل):

وتودع لدى البنك التجاري على ألا يسحب منها إلا بعد انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك، وبناءا عليه لا يمثل هذا الشكل من الودائع التزاما حالا على البنك في أية لحظة ، حيث يكون على علم مسبق بالتاريخ الذي يمكن أن تطلب فيه.

ومن ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي اقل من تلك النسبة التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية، وهذا من شأنه أن يتيح للبنك قدرا أكبر من الموارد السائلة الحرة لتوظيفها وجني قدر اكبر من العائد، بالمقارنة مع الوضع بالنسبة للودائع الجارية ، وهذا من شأنه أيضا أن يجعل البنك راغبا وقادرا على أن يدفع فوائد عليها تشجيعا على اجتذاب اكبر قدر منها.

ج- ودائع التوفير:

وهي ودائع تودع لدى البنوك، ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب، و تفرض البنوك (الادخارية) حدا أقصى لمبلغ الوديعة وتدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقا، و معظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة مقارنة مع أنواع الودائع الأخرى.

كما أن الودائع بأنواعها المذكورة لا تقتصر على الأفراد والمشروعات فحسب، بل تتعدى ذلك إلى الحكومات والهيئات الرسمية و شبه الرسمية .